بحث بعنوان

المسئولية الاجتماعية للشركات ودورها في تحقيق التنمية المستدامة

"دراسة تحليلية مقارنة"

للدكتور

إيهاب عبدالرحمن محمد إسماعيل

مدرس القانون التجاري

كلية الحقوق – جامعة الزقازيق

drehab1990@gmail.com

الملخص

ترتكز المسئولية الاجتماعية من حيث الأصل على قواعد الشريعة الإسلامية الغراء، التي شجعت وحثت على قيام التعاون بين أفراد المجتمع، لما فيه الخير للفرد بصفةٍ خاصة وللمجتمع بصفَّة عامة. فصبت قواعد الشريعة أهدافها على حسن استخدام الموارد المتاحة بدون تبذير أو إسراف، حفاظًا على حقوق الأجيال القادمة.

وتلعب المسئولية الاجتماعية للشركات دورًا هامًا في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال الحد من معدلات البطالة من خلال تدريب العنصر البشري وتوظيفه، الأمر الذي ينتج عنه رفع كفاءة ومهارات العنصر البشري من جانب، وخفض معدلات الفقر من جانب آخر. أضف إلى ما سبق دور الشركات في ترشيد استخدام الموارد، وتوفير البيئة المناسبة للعمل سواء للرجل أو للمرأة.

وإذا كان الربح والتنافس على تحصيله هو المبرر والدافع وراء بقاء الشركة اقتصاديًا، فإن قيام الشركة بالتزاماتها ومسئولياتها اتجاه المجتمع الذي نشأت ونمت فيه هو المبرر والدافع وراء بقائها اجتماعيًا. فأصبح الدور الاجتماعي واجبًا وفرضًا على الشركات اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه. فأصبح لزامًا على الشركات المساهمة في تطوير المجتمع رغبَّة في تحقيق التنمية المستدامة.

ويرتكز النمو المستدام في مصر بشكل أساسي على تقديم خدمة التعليم بشكل كفء، والحد من معدلات الفقر، فضلًا عن الاستغلال الأمثل

للموارد البيئية من خلال إدارة جيدة. والتنمية المستدامة تعتمد بشكل رئيسي على المسئولية الاجتماعية للشركات من خلال المبادرات الاجتماعية المقدمة من جانبها، والتي تتماشى مع أهداف الدولة ورؤيتها.

ويبرز دور المجتمع المدني في دعم المسئولية الاجتماعية للشركات من خلال بلورة القضايا الاجتماعية والتحديات التي تواجه الدولة، وتقديم رؤية وحلول بشأنها. وسد الفراغ المترتب على انسحاب الدولة من بعض الأدوار لانشغالها بإدارة بعض الأزمات كوباء كورونا.

مقدمة

نالت المسئولية الاجتماعية للشركات في الوقت الراهن أهميَّة كبيرة لدى جميع الدول بصفةٍ عامة، ولدى الدول المتقدمة منها بصفَّة خاصة. ولقد قامت العديد من الدول بتبني دعم ومساندة مفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات من خلال إدراجها ضمن خططها القومية، ونشر التوعوية بدور تلك الشركات في كافة المجالات التي تمس المجتمع، وبصفةٍ خاصة التنمية المستدامة التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، وفقًا لرويئتها فيما يتعلق بالتنمية لعام ٢٠٣٠.

وتأتي المسئولية الاجتماعية للشركات من منطلق النظرية الحديثة التي لا تنظر إلى الشركات على أنها مجرد وحدات اقتصادية تهدف إلى تحقيق الربح فحسب، بل تلعب دورًا اجتماعيًا بارزًا يؤثر بشكل أو بآخر في بيئتها المحيطة بها سواء أكان ذلك بصورة مباشرة أم غير مباشرة.

وترتكز المسئولية الاجتماعية من حيث الأصل على قواعد الشريعة الإسلامية الغراء، التي شجعت وحثت على قيام التعاون بين أفراد المجتمع، لما فيه الخير للفرد بصفةٍ خاصة وللمجتمع بصفَّة عامة. فصبت قواعد الشريعة أهدافها على حسن استخدام الموارد المتاحة بدون تبذير أو إسراف، حفاظًا على حقوق الأجيال القادمة.

والمسئولية الاجتماعية للشركات تلعب دورًا هامًا في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال الحد من معدلات البطالة من خلال تدريب العنصر البشري وتوظيفه، الأمر الذي ينتج عنه رفع كفاءة ومهارات العنصر

البشري من جانب، وخفض معدلات الفقر من جانب آخر. أضف إلى ما سبق دور الشركات في ترشيد استخدام الموارد، وتوفير البيئة المناسبة للعمل سواء للرجل أو للمرأة.

وإذا كان الربح والتنافس على تحصيله هو المبرر والدافع وراء بقاء الشركة اقتصاديًا، فإن قيام الشركة بالتزاماتها ومسئولياتها اتجاه المجتمع الذي نشأت ونمت فيه هو المبرر والدافع وراء بقائها اجتماعيًا. فأصبح الدور الاجتماعي واجبًا وفرضًا على الشركات اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه. فأصبح لزامًا على الشركات المساهمة في تطوير المجتمع رغبًة في تحقيق التنمية المستدامة، ويبرز دور الشركات بشدة في ظل تراجع دور الدولة الرسمي في ظل الحقبة الرأسمالية الجديدة.

ويرتكز النمو المستدام في مصر بشكل أساسي على تقديم خدمة التعليم بشكل كفء، والحد من معدلات الفقر، فضلًا عن الاستغلال الأمثل للموارد البيئية من خلال إدارة جيدة. والتنمية المستدامة تعتمد بشكل رئيسي على المسئولية الاجتماعية للشركات من خلال المبادرات الاجتماعية المقدمة من جانبها، والتي تتماشى مع أهداف الدولة ورؤيتها.

ويبرز دور المجتمع المدني في دعم المسئولية الاجتماعية للشركات من خلال بلورة القضايا الاجتماعية والتحديات التي تواجه الدولة، وتقديم رؤية وحلول بشأنها. وسد الفراغ المترتب على انسحاب الدولة من بعض الأدوار لانشغالها بإدارة بعض الأزمات كوباء كورونا.

مشكلة البحث :

تمثل المسئولية الاجتماعية للشركات قضيَّة أساسيَّة يجب أن تنال قسطًا كبيرًا من دعم المجتمع الأهلي من أجل تحقيق عدة أهداف يأتي على رأسها التنمية المستدامة، وذلك على عكس المعتقد السائد قديمًا، بأن الدولة ومؤسساتها فقط هي التي يقع على عاتقها المسئولية الاجتماعية وتحقيق كافة الأهداف الاجتماعية دون الحاجة لتدخل الشركات في النشاط الاجتماعي للدولة. فالواقع الحالي الذي قلص من دور الدولة والقطاع الحكومي فرض بشكل آمر دورًا اجتماعيًا للشركات، خاصَّة حينما نعلم أن تحقيق التنمية المستدامة لا يتحقق إلا بتكاتف القوى أجمعها.

فالأمر المتفق عليه في الوقت الراهن بشكل بات أن التنمية المستدامة المستهدفة من قبل أي دولة أمر لا يتحقق إلا بتضافر كافة الجهود لكافة القطاعات، الحكومية منها والخاص. وعلى صعيد آخر؛ نجد أن الشركات ترى أنها ليست بمؤسسات خيرية إنما هي مؤسسات ربحية في المقام الأول، الأمر الذي جعلها تنسى أو تتناسى دورها الاجتماعي اتجاه المجتمع الذي تعيش فيه. ولأن الشركات تعد المصدر الأول للثروات وإيجاد فرص للعمل، كان يجب على الدولة تذكيرها بشكل أو بآخر بدورها الاجتماعي والأخلاقي، والذي لا يقل أهميَّة عن دورها الاقتصادي.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في توضيح المفهوم الحديث للمسئولية الاجتماعية للشركات ودور المجتمع الأهلي لتحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠. وإعداد بحث يكون بمثابة مرجع رئيسي لكافة الباحثين في مجالي المسئولية الاجتماعية للشركات وتحقيق التنمية المستدامة. وتستمد هذه الأهمية من ندرة الأبحاث المتعلقة بهذا الموضوع. أخيرًا؛ يمثل هذا البحث إضافة نوعية لمتخذي القرار في الدولة للوقوف على مدى تأثير المسئولية الاجتماعية للشركات على تحقيق التنمية من جانب، ودور المجتمع الأهلي في دعم هذا الدور للشركات من جانب آخر، وذلك من خلال الوقوف على الأساليب والمشكلات ووضع الحلول لها، من خلال التوصيات التي تلحق بموضوع بحثنا.

أهداف البحث :

نهدف من خلال بحثنا الوقوف على ما يأتي :

- التعرض لمفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات وخصائصها.

- التعرض لمفهوم التنمية المستدامة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠.

- الوقوف على المبررات الدافعة للشركات للقيام بمسئوليتها الاجتماعية.

- دور المسئولية الاجتماعية للشركات نحو البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

- دور المجتمع الأهلي في دعم المسئولية الاجتماعية للشركات نحو

تحقيق الهدف المنشود.

- تقييم أثر تطبيق المسئولية الاجتماعية للشركات نحو تحقيق الأهداف المنشودة.

الخطة والتقسيم:

المبحث الأول: ماهية المسئولية الاجتماعية للشركات.

المطلب الأول: مفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات.

المطلب الثاني : تقييم المسئولية الاجتماعية للشركات.

المبحث الثاني: ماهية التنمية المستدامة وعلاقتها بالمسئولية الاجتماعية للشركات.

المطلب الأول :مفهوم التنمية المستدامة وأهميتها.

المطلب الثاني : أبعاد التنمية المستدامة وأهدافها.

المبحث الثالث: مدى مساهمة المسئولية الاجتماعية للشركات في دعم التنمية المستدامة.

المطلب الأول: العلاقة بين المسئولية الاجتماعية للشركات وتحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الثاني : استراتيجية التنمية المستدامة في مصر.

المبحث الأول

مفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات

تمهيد وتقسيم:

لم تظهر المسئولية الاجتماعية للشركات إلا من وقت قريب نسبيًا، فالهدف المنشود من وراء تأسيس الشركات يتبلور دائمًا وأبدًا في الربحية، وهو الأمر الذي ما يزال موجودًا حتى وقتنا الحالي. فقد كان قديمًا دور الشركة الاجتماعي كان يعد بمثابة دور تطوعي وخيري ولا يتعدى الأمر إلى التزام على عاتقها يحملها المسئولية في حالة عدم القيام به[١]. إلا أنه وفي مطلع السبعينيات من القرن الماضي بدأت يتبلور مفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات ويأخذ أبعاد أكبر من ذي قبل[٢].

والاهتمام بالمسئولية الاجتماعية للشركات يرجع إلى ظهور محاولات عدة ومختلفة تتمثل في استعراض نماذج خاصة لقياس الدور الاجتماعي

---

[١] تشير كثير من الأدبيات أن أول من كتب في المسئولية الاجتماعية للشركات هو الاقتصادي الأمريكي جون موريس كلارك John Morice Klark ، حيث صدر له أول مقال يحمل عنوان "التغيرات الجوهرية في المسؤولية الاقتصادية "في سنة ١٩١٦ ، ثم دراسة Howard Bowen بعنوان " المسئولية الاجتماعية لرجل الأعمال".

ويعتبر هرم (آرشي كارول A.Caroll) للمسئولية الاجتماعية للشركات بمثابة التأصيل النظري والتفصيل الأكاديمي لهذا المجال. د/ الحاج حنيش؛ المسئولية الاجتماعية للشركات كمحرك للتنمية المستدامة في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد ١٧، ٢٠١٧، ص٢٠٨.

[٢] د/ حنان أمين إسماعيل؛ المسئولية الاجتماعية للشركات الخاصة في ظل جائحة كورونا بمصر، بحث بجمعية الاجتماعيين بالشارقة، مجلد ٣٨، عدد ١٤٩، ٢٠٢١، ص٢٠١.

للشركات. والأمر الذي لا يدع مجالًا للشك أن؛ الشركات التي تتبنى فلسفة المسئولية الاجتماعية تنعم بسمعة وعلامة تجارية عن مثيلتها التي لا تنتهج ذات الفلسفة[١].

وعليه نتناول في هذا المبحث ما يلي:

المطلب الأول: تعريف المسئولية الاجتماعية للشركات وتطورها التاريخي.

المطلب الثاني: أبعاد المسئولية الاجتماعية للشركات.

المطلب الثالث: تقييم المسئولية الاجتماعية للشركات ومبادئها.

المطلب الأول

مفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات

تعددت التعريفات التي تناولت مفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات. ومفهوم المسئولية الاجتماعية قد برز بعدة مسميات مختلفة، جميعها تصبو نحو المسئولية الاجتماعية، نذكر من هذه المسميات (الأخلاق المنظمية، الالتزامات المنظمية، المواطنة المنظمية، وغيرها...). والمسئولية الاجتماعية كمفهوم تعد مفهوم معقد شأنها في ذلك مفاهيم التنمية

[١] د/ عباس عبد الله الحسنين عبدالله؛ أثر المسئولية الاجتماعية على الميزة التنافسية للشركات، رسالة دكتوراه، جامعة أم درمان، ٢٠١٦، ص٣٠.

المستدامة والعولمة[١].

ونعرض في هذا المقام للتعريف الفقهي للمسئولية الاجتماعية للشركات من جانب، وللتعريفات الصادرة عن المنظمات الدولية من جانب آخر.

أولًا: التعريف الفقهي للمسئولية الاجتماعية للشركات:

من الفقه من عرف المسئولية الاجتماعية للشركات بأنها "مجموعة السلوكيات الأخلاقية التي تقدم المؤسسات من خلالها على خدمة المجتمع المتواجدة فيه، وتحقيق المنفعة والصالح العام له"[٢]. وجانب آخر قد عرفها بأنها "التزام المنشأة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه"[٣].

ثانيًا: تعريف المنظمات والمؤسسات الدولية للمسئولية الاجتماعية للشركات:

أما التقرير الصادر عن اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية "تقرير برونتلاند" عرف المسئولية الاجتماعية للشركات بأنها "مساهمة الشركات في التنمية المستدامة، بحيث يتم تلبية احتياجات اليوم دون

(1) Carter, A.J and Burrit, R.L."By whatever Name. A typology of corporate social responsibility,2017, P.18. . available at https://www.unisa.edu.au.

(٢) د/ منال طلعت محمود؛ أساسيات علم الإدارة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٢، ص٥٣.

(3) Drucker, Peter F. People and Performance: The Best of Peter Drucker on Management . Routledge, New York, U.S.A., 2011, P. 205.

المساس باحتياجات الأجيال القادمة"[١].

ولقد عرفها البنك الدولي بأنها "تعهد الشركة على المساهمة بالتنمية الاقتصادية المستدامة، والتعامل مع العاملين فيها وممثليها والمجتمع المحلي بشكل طوعي؛ من أجل تحسين جودة الحياة بأسلوب يعود بالفائدة على الشركة والتنمية"[٢].

أما مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة عرف المسئولية الاجتماعية للشركات بأنها "الالتزام المستمر من قبل مؤسسات الأعمال بالتصرف أخلاقيًا، والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، والعمل على تحسين الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم، بالإضافة إلى المجتمع المحلي ككل"[٣].

ثالثًا: موقفنا من تعريف المسئولية الاجتماعية للشركات:

ومن جانبنا نعرف المسئولية الاجتماعية للشركات بأنها "التزام الشركة

---

(1) **World Commission on Environment and Development,** Report of the World Commission on Environment and Development " Brundtland report" , Oxford University Press, Oxford ,1987, p. 41. Available at: https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/5987our-common-future.pdf

(2) Anto, M. H. and Astuti, D. R. Persepst Stakeholder Terhadap Pelaksnaan Corporate Social Responsibility: Kasus Pada Bank Syariah Di Diy. SINERGI, 2008, P19.

(3) World Business Council for Sustainable Devolepment (WBCSD) meeting changing expectation corporate social responsibility, 1999, P.3.

اتجاه المجتمع، المتمثل في خدمته وتحقيق النفع العام لكافة أفراده".

المطلب الثاني

أبعاد المسئولية الاجتماعية للشركات

تتضمن المسئولية الاجتماعية للشركات عدة عناصر مختلفة، الأمر الذي خلق لها أبعادًا عدة، قد تختلف في تسميتها، إلا أنها تتفق في مضمونها وجوهرها. وتنقسم المسئولية الاجتماعية إلى أربعة عناصر رئيسية وجوهرية، تتمثل في المسئولية الاقتصادية، والخيرية، والقانونية، والأخلاقية.

وبالتالي تتمثل أبعاد المسئولية الاجتماعية للشركات في الأبعاد التالية[1]:

أ- البعد الاقتصادي: ويعني هذا البعد من أبعاد المسئولية الاجتماعية قيام الشركات باستخدام الموارد المتاحة لها بالشكل الأمثل، وذلك باتباع نهج رشيد ومنظم، من أجل الوصول إلى سلع ذات جودة عالية.

ب- البعد القانوني: هو عبارة عن التزام لشركات والمؤسسات عن وعي بالقواعد والقوانين التي تحكم وتنظم السلوك في المجتمع، سواءً اتصل هذا السلوك بالاستثمار، أو بالأجور، أو العمل، أو البيئة المنافسة، أو غيرها

(1) Carroll, A. B., (1999), " Corporate Social Responsibility: Evolution of a Definitional Construct", Business and Society, Vol. 38, No. 3, P. 268–295. available at: https://2u.pw/wfyk4 .
أنظر أيضاً؛ د/ محمد فلاق، أثر تطبيق ممارسات المسئولية الاجتماعية فى تعزيز سمعة المؤسسة، ملفات الأبحاث في الإقتصاد والتسيير،العدد الخامس،٢٠١٦، ص٣٠٧.

من السلوكيات الأخرى.

جـ- البعد الأخلاقي: وهو ذاك البعد الذي عن طريقه ترعى الشركات كافة الجوانب والمعايير الأخلاقية في قراراتها ومساراتها الصناعية المختلفة، وذلك تجنبًا لحدوث مساس بمنظومة القيم والأخلاق المبني عليها للمجتمع الذي تعمل فيه.

د- البعد الخيري: ويشمل هذا النوع من البعد كافة النفقات والهبات التي تمنحها الشركة بصورة اختيارية وطواعية، رغبًة في خدمة المجتمع، أو لخدمة قضية خيرية معينة، دون السعي وراء تحقق الربح المادي.

ولقد ذكرت منظمة الأمم المتحدة جملة من المبادئ يجب أن ترتكز عليها المسئولية الاجتماعية للشركات، تتمثل فيما يلي[١]:

- الالتزام بتنفيذ إصدارات شهادات الجودة المختلفة، مثل الأيزو ١٤٠٠٠.

- الالتزام بتنفيذ مدونات قواعد السلوك.

- الالتزام باتخاذ قرارات تأخذ بالاعتبار المسئولية الاجتماعية.

- تصميم أنشطة المنظمات بما يتفق مع الحالة الاقتصادية والوضع الثقافي للمجتمع.

- القيام بالمبادرات الخيرية التطوعية.

- تنفيذ الاستراتيجيات التي تحقق الربح للمجتمع والمنظمة معًا.

[١] https://www.rowadalaamal.com

المطلب الثالث

تقييم المسئولية الاجتماعية للشركات

تعد مسألة المسئولية الاجتماعية للشركات مسألة أخلاقية في المقام الأول، فنمو الشركة وتطورها في المجتمع يعد نتاج لاستخدام للموارد المادية والطبيعية للمجتمع الذي تعمل من خلاله، لذا فهي مسئولية حفاظًا على المجتمع الذي تعد جزءً منه، وحمايًة للبيئة التي تعمل في إطارها. والمسئولية الاجتماعية كما لها من مزايا تعود بالنفع على البيئة والمجتمع، إلا أنه يقف أمامها العديد من المعوقات التي تكبل يديها في تحقيق ما تصبو إليه[١].

أولًا: مزايا المسئولية الاجتماعية للشركات:

أ- الحفاظ على البيئة:

يأتي على رأس المزايا التي تحققها المسئولية الاجتماعية للشركات هي المحافظة على البيئة، وذلك من خلال التخلص من النفايات والانبعاثات الضارة، وزيادة الاستخدام الكفء للموارد والإنتاجية إلى الحد الأعلى، والبحث عن مصادر جديدة للطاقة والمواد الخام، إلى جانب تقليل النشاطات التي يترتب عليها منع تمتع الأجيال اللاحقة بالموارد البيئية إلى الحد الأدنى.

واهتمام الشركات بالمحافظة على البيئة من الممكن أن يجعلها أكثر

[١] د/ نجم عبود نجم؛ أخلاقيات الإدارة ومسئولية الأعمال في شركات الأعمال، عمان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦ ص١١٢.

ربحية، وأن يطيل من عمرها في الأسواق[١]. وتستطيع الشركة تعويض التكاليف الإنتاجية الناجمة عن المسئولية الاجتماعية في مجال الحفاظ على البيئة على المدى البعيد وبشكل غير مباشر من خلال زيادة أرباحها الناجم عن تمتعها بسمعة طيبة لتطبيقها للمعايير البيئية والاجتماعية[٢].

ويندرج دور المسئولية الاجتماعية للشركات تحت مسمى التنمية المستدامة، والأخير لا يهتم بمجال حماية البيئة فحسب، بل يهدف أيضًا إلى الحفاظ على النمو الاقتصادي في ذات الوقت. ولقد أبرمت عدة اتفاقيات دولية رغبًة في المساعدة في تبني ممارسات تجارية جديدة تكون ملتزمة بمعايير المحافظة على البيئة كالتزام رئيسي ملقى على عاتق الشركة، إلا أنها تعد محاولات فردية لم ينجم عنها هيئة ملزمة قانونيًا تنظم قواعد تطبيق تلك الممارسات[٣].

ب- التقارب بين الشركة والعملاء:

تحقق المسئولية الاجتماعية للشركات معدل عالي من التقارب مع

---

(1) González-Rodríguez, M. Rosario; Díaz-Fernández, M. Carmen; Biagio, Simonetti (2019). "The perception of socially and environmentally responsible practices based on values and cultural environment from a customer perspective". Journal of Cleaner Production. 216: 88–98.

(٢) د/ عباس عبد الله الحسنين عبدالله؛ المرجع السابق ص٧١.

(3) Zhang, Tongbin (2019). "Which policy is more effective, carbon reduction in all industries or in high energy-consuming Industries? From dual perspectives of welfare effects and economic effects". *sciencedirect.com*

العملاء، فالجهود المبذولة من قبل الشركة لصالح فئة معينة مستهدفة في المجتمع كالمساهمين في الشركة مثلًا، قد تضر بمصالح غيرها من الفئات الأخرى، ومن ثم فإنه يجب تحقيق نوع من التوازن الدائم بين كافة المصالح، الأمر الذي يعد جزءً ضروريًا من المسئولية الاجتماعية لتحقيق قسطًا لابأس به من العدالة بين فئات المجتمع المختلفة، الأمر الذي يصب في مصلحة إحداث نوع من التقارب بين الشركة والعملاء[١].

أضف إلى ما سبق أنه؛ تمنح المسئولية الاجتماعية للشركات نوع من أنواع القيمة المضافة للمساهمين، الأمر الذي يجعلهم أكثر ثقة في الشركة، كنتيجة للأساليب والمبادئ الاجتماعية التي تطبقها تجاه العاملين والمجتمع، ففما لاشك فيه أنه كلما تحسنت نظرة الآخرين للشركة كانت درجة التقارب مع العملاء أفضل[٢].

جـ- تحسن الأداء المالي للشركة:

توصلت عدة دراسات إلى أن جميع أنشطة المسئولية الاجتماعية تؤدي

[١] إدارة علاقات العملاء (CRM) هو نهج أو طريقة لإدارة تفاعل وعلاقة الشركة مع العملاء الحاليين والمحتملين. يعمل هذا النهج على تحليل بيانات تاريخ العملاء مع الشركة من أجل زيادة المبيعات وزيادة عمق العلاقات مع قاعدة العملاء. فهو يتضمن قاعدة بيانات Database لجميع معلومات العملاء وكيفية تواصل شركتك معهم، كما يقوم بقيادة عمل فريق المبيعات والتسويق في مسارات عمل Work Flaw مناسبة بناء على تقييمات العملاء عن طريق واجهات وتنبيهات وتقارير، ويساعد في تقديم تقييم لقاعدة العملاء لزيادة جودة العلاقة وقيمتها، بناء على استراتيجيات المنظمة وأهدافها، وقد يربطها مع شبكات التواصل الاجتماعي والوسائل الأخرى لزيادة الزبائن المحتملين ومتابعتهم.
أنظر الرابط التالي https://xontel.com.

[٢] د/ عباس عبد الله الحسنين عبدالله؛ المرجع السابق ص٧٠.

بشكل مباشر وفي الأجل القصير إلى تحسن الأداء المالي للشركة ، وتأتي الأنشطة الخاصة بتنمية العاملين على رأس أنشطة المسئولية الاجتماعية الأكثر تأثيرًا على أداء الشركة المالي، يتبعها نشاط المساهمات العامة، ثم يليها نشاط حماية البيئة، وأخيرًا نشاط جودة المنتج . ويعتبر كلًا من المسئولية الاجتماعية للشركات وكذلك الأداء المالي بمثابة عمليات مستمرة ودائمة، حيث يتم اختيار الأدوات التي تلائم كل شركة وتفي باحتياجات أصحاب المصالح [١].

علاوًة على ما سبق ؛ نجد أنه يمكن للشركة من خلال القيام بمسئوليتها الاجتماعية أن تزداد لديها القدرة على الاحتفاظ بموظفين أكفاء قادرين على نفع الشركة، الأمر الذي يصب في نهاية الأمر في أربحاها كنتيجة مباشرة لزيادة المستثمرين والعملاء.

ثانيًا: معوقات المسئولية الاجتماعية للشركات:

أ- غياب ثقافة المسئولية الاجتماعية:

نتفق جميعًا في أن مستوى ثقافة المسئولية الاجتماعية في كافة البلدان العربية وليس مصر فحسب لم يصل إلى ذات المستوى في الدول الأوروبية، فعلى الرغم من كثرة النقاش حول دور الشركات اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه إلى جانب تقلص دور الدولة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في نهاية القرن العشرين عما كان من ذي قبل،

[١] أنظر الرابط التالي: https://mqaall.com/corporate-social-responsibility-financial-performance

إلا أن المسئولية الاجتماعية ما زالت في طور النمو الأول دون تطور فعال.

وما سبق يرجع إلى عدة عوامل يأتي على رأسها غياب ثقافة المسئولية الاجتماعية لدى معظم الشركات، فالشركات التي تتبنى لهذه الثقافة تمثل قلة قليلة بالمقارنة بحجم وعدد الشركات التي تجهل تمامًا هذا المفهوم. أضف إلى ما سبق غياب ثقافة العطاء للتنمية في حد ذاتها، فجميع جهود الشركات تتجه نحو الأعمال الخيرية فحسب، والمتمثلة في تقديم الطعام والعلاج والملبس للفقراء والأجهزة الحياتية الضرورية، وما سبق يعد جهود غير تنموية، نظرًا لغياب التطرق إلى مشاريع تنموية تصب في المستوى المعيشي للفقراء بشكل إيجابي، على نحو يعد حلًا جذريًا ومستدامًا وليس مؤقتًا لما يعانون من حالة الفقر[١].

واللافت للنظر أن الأشخاص بداخل الشركات هم من يصنعون ثقافة المسئولية الاجتماعية للشركات، والتي تساهم بدورها في بناء توجهات قوية للشركة نحو التنمية المستدامة وخدمة المجتمع، والأمثلة كثيرة حول العالم لشركات فشلت استراتيجيتها في المسئولية الاجتماعية بسبب غياب تبني ثقافة بداخل الشركة[٢].

ب- غياب التنظيم:

إن معظم جهود هذه الشركات تتم بصورة غير منظمة، فالمسئولية

[١] د/ ثامر ياسر البكري؛ المسئولية الاجتماعية بمنظور تسويقي، رسالة دكتوراه، بغداد، ١٩٩٦ ص٦٩.

[٢] https://www.regionalcsr.com

الاجتماعية لا تكون مؤثرة وذات مردود إيجابي واضح إلا من خلال شكل مؤسسي منظم يمتلك خطة ذات أهداف محددة سلفًا تسعى الشركات إلى تحقيقه. فالجهود العشوائية المبعثرة تعد جهودًا مندثرة في الرمال لا أثر لها[١].

جـ - قلة الخبرات وضعف القدرات:

يوجد إلى وقتنا الحاضر خلطًا غير مبررًا بين الأعمال الخيرية والمسئولية الاجتماعية للشركات، كنتيجة منطقية لغياب المعرفة والقدرة العلمية على وضع معايير ومقاييس يمكن من خلالها قياس مجهودات الشركات في المجتمع وقيامها بمسئوليتها اتجاه. وليس هذا فحسب، بل يجب أن نعترف أنه في بلادنا العربية نفتقر إلى الخبرات اللازمة والأساسية في هذا المجال.

ونظرًا لما ذكرناه من معوقات، فنرى أنه يجب تدخل المؤسسات الحكومية والإعلامية لوضع برامج مسئولية اجتماعية ذات أهداف محددة مع نشر ثقافة الوعي المجتمعي لدى الشركات، ووضع رقابة فعالة على خطوات الشركات فيما يتعلق بمسئوليتها الاجتماعية.

[١] د/ عباس عبد الله الحسنين عبدالله؛ المرجع السابق ص٧١.

المبحث الثاني

ماهية التنمية المستدامة وعلاقتها بالمسئولية الاجتماعية للشركات

تمهيد وتقسيم:

ترتب على التنافس بين الدول بعضها البعض فيما يتعلق بالنهوض بقطاعات الدولة كافة، وكسب ميزة تنافسية في الأسواق الدولية، والتشبث بمكان في ساحة الأعمال الدولية بمجالاتها كافة، أن أصبح مفهوم التنمية المستدامة بمثابة القاعدة الأساسية للدولة اجتماعيًا واقتصاديًا وسياسيًا وديموغرافيًا بل وعسكريًا. فالدول تسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة داخليًا من أجل السيطرة والحفاظ على ما تمتلكه من موارد والتحكم فيها بإرادة ذاتية دون أدنى تدخل من قوى أخرى مهيمنة[1].

وهدف الدولة بالسيطرة على مواردها ومنع استنزاف مواردها وطاقاتها بأنواعها المختلفة أمر دافع للنهوض بالمجتمع وإعادة تأهيله. وفي هذا البحث سوف نتناول بشيء من التفصيل لماهية التنمية المستدامة وعلاقتها بالمسئولية الاجتماعية للشركات، وذلك وفقًا للتفصيل الآتي:

المطلب الأول :مفهوم التنمية المستدامة وأهميتها.

المطلب الثاني : أبعاد التنمية المستدامة وأهدافها.

---

[1]Christophe Aguiton, Le Monde nous appartien, Plon, Paris, 2001.Mr. Mohammed Yousef (01-07-2011) "Ecological Sciences for Sustainable Development" http://www.unesco.org, Retrieved 17-06-2018. Edited.

المطلب الأول

مفهوم التنمية المستدامة وأهميتها

أولًا: مفهوم التنمية المستدامة وخصائصها:

لم يظهر مصطلح التنمية المستدامة سواء على المستوى الدولي أو المحلي بصورة كبيرة إلا في أو آخر العقد الثامن من القرن المنصرم، منذ ذلك الحين أصبح مفهوم التنمية المستدامة بمثابة محرك سياسي وعالمي يوجه دفة المستقبل الاقتصادي والسياسي للأمم. فأنماط السلوك الاستهلاكي والإنتاجي من قبل الإنسان الغير مسئول أدى إلى تأثيرات سلبية أصابت البيئة بضرر قد يعرض الأرض بأكملها والأجيال المستقبلية لخطر محدق. ومفهوم التنمية المستدامة هو مفهوم متطور بصورة مستمرة كنتيجة مترتبة على تطور المشكلات التي تواجه المجتمع[١].

وعلى الرغم من أن هذا المفهوم قد تم تقديمه لأول مرة في عام ١٩٧٢ على الساحة العالمية، إلا أنه قدم رسميًا فقط في عام ١٩٨٢ كمفهوم واضح للمرة الأولى عندما قدمت اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية (WCED)، برئاسة برونتلاند، تقريرًا تحت عنوان "مستقبلنا المشترك".

وقد عرف تقرير اللجنة العالمية للتنمية والبيئة عام ١٩٨٧م التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن يعرض للخطر قدرة الأجيال التالية على إشباع احتياجاتها.

[١] د/ نبهان سالم مرزق؛ التنمية المستدامة :طبيعتها القانونية في ظل القانون الدولي البيئي، مجلة الفقه والقانون، عدد ٩٤، ٢٠٢٠، ص٦٧.

وتعرف منظمة الأغذية و الزراعة " الفاو" مصطلح التنمية المستدامة (الذي تم تبنيه في عام ١٩٨٩) أن التنمية المستدامة هي إدارة و حماية قاعدة الموارد الطبيعية و توجيه التغير التقني و المؤسسي بطريقة تضمن تحقيق و استمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية.

أما الهيئة العامة للرقابة المالية فقد عرفت التنمية المستدامة بأنها "هي التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة".

ومن جانبنا نعرف التنمية المستدامة بأنها "الإدارة الإيجابية للموارد الطبيعية بصورة منتظمة ومستمرة، إشباعًا للرغبات الإنسانية، وتحقيقًا لمصلحة الأجيال الحالية والمستقبلية".

وبالتالي يمكننا القول أن التنمية المستدامة تسعى على نحو يخدم ظروف الإنسان المعيشية بشكل أفضل ولكن ليس على حساب البيئة، ومن ثم فإنها في معناها العام لا تخرج عن كونها عملية استغلالية للموارد الطبيعية بصورة منطقية وعقلية لا يترتب عليها تجاوز لمعدلات تجدد الموارد، وبالذات في حالة الموارد غير المتجددة. كما يجب أن تكون أساليب وطرق استغلال الموارد لا ينتج عنها نفايات ضارة بشكل كبير تعجز البيئة على امتصاصها وتحويلها في عملية التمثيل البيئي[١].

ولعل من أخص خصائص التنمية المستدامة أنها تنمية طويلة الأمد، فهي

[١] د/ محمد عيد بليغ؛ المسئولية الاجتماعية للشركات ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في مصر، المجلة العربية للإدارة، ، مجلد ٣٨ عدد ٤، ٢٠١٨، ص٧١.

تأخذ دائمًا بعين الاعتبار حقوق الأجيال المستقبلية في الموارد الطبيعية للمجتمع الذين يقطنون فيه، وتسعى إلى حمايتها والدفاع عنها ضد كافة أشكال الهدر. فيأتي في مقدمة أولوياتها تحسين أوضاع البشر المادية منها والاجتماعية، فتلبي احتياجات الفرد الرئيسية والضرورية من مأكل وملبس وتعليم، بشكل يؤدي إلى تحسين أوضاعهم دون الإضرار بالتنوع الحيوي. فعناصر البيئة تعد بمثابة منظومة مكتملة الأركان والحفاظ على توازنها أمر يصب في خلق بيئة صحية للإنسان.

علاوة على ما سبق؛ يعد أيضًا من خصائص التنمية المستدامة الحفاظ على المحيط الحيوي بكامل عناصره ومركباته الأساسية من هواء وماء وغيرها. فخطط التنمية دائمًا ما تشترط عدم استنزاف الموارد في المحيط الحيوي، ويتم ذلك من خلال وضع خطط واستراتيجيات مرسومة تحدد طرق ووسائل استخدام الموارد بالشكل الذي يضمن الحفاظ على قدرتها على التجدد والعطاء[١].

وأخيرًا؛ نجد أن التنمية المستدامة لأبد أن تتسم بالتنسيق بين سلبيات استخدام الموارد واتجاهات الاستثمارات، بشكل يجعلها تعمل بصورة منسجمة داخل النظام البيئي، بما يحقق التنمية المستدامة بالصورة المنشودة[٢].

ثانيًا: أهمية التنمية المستدامة:

[١] د/ نادية حمدي صالح؛ الإدارة البيئية :المبادئ والممارسات، الطبعة الأولى، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص١٢٩.
[٢] د/ محمد عيد بليغ؛ المرجع السابق، ص٢٦٠.

ترتب على الاهتمام العالمي بالتنمية المستدامة، وبنظرة إلى ما تصبو إليه من أهداف ترجو تحقيقها، والمجالات التي تقتحمها من أجل علاج مشكلاتها، والأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية وغيرها، يمكن لنا الوقوف على عدة نقاط يتبين لنا من خلالها أهمية التنمية المستدامة، وتتمثل تلك النقاط في الاتي ذكره[١]:

أ- الشمولية:

لا تهتم التنمية المستدامة بمجال بعينه دون غيره من المجالات الأخرى، فهي تجد في العمل الإنمائي تشابك وتأثير متبادل بين مجالات التنمية المختلفة، فعلي سبيل المثال، التنمية الاقتصادية يكون لها تأثير إيجابي على التنمية الاجتماعية من خلال رفع مستوى معيشة الأفراد وزيادة الدخل، والتنمية الصناعية يكون لها تأثير سلبي على المجال البيئي من خلال زيادة نسبة التلوث والنفايات، لذا كان يجب أن تكون عملية التنمية عملية متكاملة ومتوازية بين كافة مجالات التنمية المستدامة[٢].

ب- التشاركية الدولية:

---

[١] ولقد أجملت الهيئة العامة للرقابة المالية أهداف التنمية المستدامة في تسريع الجهود للحفاظ على الجنس البشري ورفاهية الأجيال المستقبلية، المحافظة على التقدم الإنساني والحضاري الذي تم تحقيقه حتى الآن، والحد من التدهور البيئي، والتقليل من تأثير تغير المناخ، المحافظة على التنوع البيولوجي، تعزيز إعادة توليد الموارد الطبيعية، الحد من جميع أنواع التلوث، والتصدي للتحديات الاجتماعية مثل الفقر والأمية، وتسخير الابتكار والإبداع لخدمة الإنسان والطبيعة.
أنظر الرابط التالي :
https://fra.gov.eg/portals/new_fsi_portal/SD_ar/about.php

[٢] مقال "**ما هي أهداف التنمية المستدامة**" منشور في undp.org .

لعل من أهم ميزات التنمية المستدامة أن برامجها وخططها التنموية وأهدافها لا تقتصر على بلد محدد أو قارة بعينها، ولا تتعارض مع مصلحة أحد البلدان، ولا تتأثر بالخلافات السياسية الدولية، فهي تعد بمثابة خطة عالمية تؤمن بها بلدان العالم كافة، وتتشارك في تحقيقها.

جـ- البعد المستقبلي:

يتضح لنا من خلال كلمة "مستدامة" أن التنمية المستدامة لا تهدف إلى الحاضر فحسب، بل تشمل الحاضر والمستقبل، مصالح الأجيال الحالية والقادمة، ومن ثم يعد الاهتمام بالمستقبل والحرص على الحاضر وعدم استنزاف موارده بمثابة قلب وجوهر وبعد رئيسي لعملية التنمية المستدامة.

د- الحل الأمثل للمشكلات العالمية :

أضحى العالم الآن يئن من مشاكل عدة على كافة الأصعدة البيئية منها والاجتماعية والاقتصادية والغذائية والصحية والسكانية، ومن ثم أضحى في أمس الحاجة لحلول آنية ومستقبلية لها. والتنمية المستدامة بأهدافها الشمولية ومجالات اهتمامها من جهة ونظرتها المستقبلية من جهة أخرى، تعد بمثابة الحل الأمثل لمشاكل العالم[١].

[١] مقال "**التنمية الاجتماعية من أجل التنمية المستدامة**" منشور في un.org تمت مراجعته بتاريخ ٢٠٢٢/٣/١٠.

المطلب الثاني

أبعاد التنمية المستدامة وأهدافها

أولًا: أبعاد التنمية المستدامة:

تمثل التنمية المستدامة مفهومًا متكاملًا، يجمع بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع بل والتقنيات التكنولوجيا الحديثة أيضًا، فهي تسعى صوب تحقيق رفاهية اجتماعية مصحوبة بازدهار اقتصادي وعدالة اجتماعية وتقدم تقني[١]. وتتضمن التنمية المستدامة أبعادًا أربعة تتمثل في البعد التقني والاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

أما عن الدستور المصري لعام ٢٠١٤ فقد رسخ للتنمية المستدامة ومبادئها بأبعادها الثلاثة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وتتضح الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية بشكل مباشر فى فصل "المقومات الاجتماعية" من الباب الثاني "المقومات الأساسية للمجتمع"، كذلك تتناول بعض مواد الدستور كلا البعدين من التنمية بصورة غير مباشرة.

ونتناول أبعاد التنمية المستدامة بشيء من التفصيل كما يلي:

أ- البعد التقني:

لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات دورًا بارزًا ساهم بشكل أو بآخر في التعزيز من مفهوم التنمية المستدامة، فلقد ساهمت في العديد من التطورات الهامة لتحسين أداء المؤسسات الخاصة، فضلًا عن تعزيز

[١] د/ أبو حفص رواني؛ المراجعة البيئية للمؤسسات كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، رؤى اقتصادية، العدد السادس، ٢٠١٤، ص ١٩٧، ١٩٨.

أنشطة البحث وتحديث أنماط المؤسسات الجديدة الحاضنة للتكنولوجيا، الأمر الذي أدى إلى تحفيز النمو الاقتصادي، وخلق فرص عمل بشكل حد من الفقر والبطالة. ولقد سهل البعد التقني من وضع البرامج التي تهدف إلى التحول الرقمي للمجتمع.

ب- البعد البيئي:

تسعى التنمية المستدامة إلى إنجاز عدد من الأهداف البيئية، ومن بينها الحفاظ على جمال الطبيعة، نوعية المياه والهواء والتربة وتغير المناخ، التنوع البيولوجي...الخ، بالإضافة إلى العمل على ترشيد استخدام الموارد القابلة للنضوب، من أجل ترك بيئة ملائمة ومماثلة للأجيال القادمة المستقبلية، كنتيجة منطقية لعدم وجود بدائل أخرى لتلك الموارد، ولمراعاة القدرة المحدودة للبيئة على استيعاب النفايات مع تحديد الكمية المراد استخدمها بشكلٍ دقيق.

فالتنمية المستدامة عندما تأخذ بعين الاعتبار البيئة وظروفها تؤدي إلى الكفاية البيئية التي يترتب عليها تحقيق عدة نتائج يأتي على رأسها إضافة قيمة وجودة للحياة مع رفع مستوى جودة السلع والخدمات المقدمة من قبل المؤسسات، إضافًة إلى تعزيز نظافة العمليات الإنتاجية، وجعل من الإنتاج والاستهلاك قابلين للتطور والاستمرار[١].

ويذكر البعد البيئي للتنمية المستدامة متكاملًا مع مواد الدستور المختلفة

[١] د/ العايب عبدالرحمن؛ التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة الرامية إلى القضاء على الفقر، جامعة فرحات عباس، الجزائر، ٢٠١١، ص٣٧.

الأخرى مثل المواد (٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٥٠) حيث تلتزم الدولة بما يلي:

- حماية نهر النيل وعدم إهدار مياه أو تلويثها وحق كل مواطن في التمتع به.
- حماية البحار والبحيرات والشواطئ والممرات المائية للدولة من التعدي أو التلوث.
- حماية الثروة النباتية والحيوانية والسمكية وحماية المعرض منها للانقراض أو الخطر.
- الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية بما يكفل تحقيق التنمية المستدامة، وضمان حقوق الأجيال القادمة.
- الحفاظ على تراث مصر الحضاري والثقافي، المادي والمعنوي وصيانته.

جـ - البعد الاقتصادي:

تسعى التنمية الاقتصادية في البلدان المتقدمة نحو إجراء العديد من التخفيضات المتتالية فيما يتعلق بمستويات استهلاك الموارد الطبيعيّة والطاقة، فمثلًا استهلاك الطاقة الناتجة من الغاز، والفحم، والنفط في الولايات المتحدة أعلى منها في الهند بـ ٣٣ مرة. فمن خلال البعد الاقتصادي نستطيع أن نمتلك معدلات مقبولة للتنمية إلى جانب الحفاظ

على البيئة وثرواتها وحقوق الأجيال القادمة[١].

كما يتضح من المقومات الاقتصادية للدستور أن النظام الاقتصادي يهدف إلى تحقيق الرخاء في البلاد من خلال التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، بما يكفل رفع معدل النمو الحقيقي للاقتصاد القومي، ورفع مستوى المعيشة وزيادة فرص العمل وتقليل معدلات البطالة، والقضاء على الفقر.

كما يلتزم النظام الاقتصادي بمعايير الشفافية والحوكمة، ودعم محاور التنافسية وتشجيع الاستثمار، والنمو المتوازن جغرافيًا وقطاعيًا وبيئيًا وضمان تكافؤ الفرص والتوزيع العادل لعوائد التنمية.

د- البعد الاجتماعي:

تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق التنمية البشرية كهدف أساسي من خلال رفع مستوى التعليم والرعاية الصحية، إلى جانب حدوث نوع من المشاركة المجتمعية في صنع القرارات التنموية المؤثرة على قواعد الإنصاف والمساواة. وجديرًا بالذكر أن؛ الإنصاف في هذا المقام على دربين، يتمثل أولهما في إنصاف الأجيال القادمة، ويتمثل الآخر في إنصاف الأجيال الحالية، والذين لا يجدون فرصاً متساوية مع غيرهم في الحصول على الموارد الطبيعية والخدمات الاجتماعية[٢].

---

[١] د/ نوال شنانفي؛ التنمية المستدامة فلسفتها وأدوات قياسها، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد الثالث، العدد الأول، ٢٠٢٠، ص ٧١.

[٢] د/ مأمون أحمد محمد أبو النور؛ التنمية المستدامة، مجلة الأمن والحياة، العدد ٣٦١، الخرطوم/ ٢٠١١، ص٦١.

ويتبين فى المقومات الاجتماعية للدستور المصري ٢٠١٤ التزام الدولة بتحقيق:

- العدالة الاجتماعية وتوفير وضمان الحياة الكريمة لجميع المواطنين.
- تحقيق تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين.
- المساواة بين المرأة والرجل فى جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- حماية المرأة ضد كل أشكال العنف، وتوفير الرعاية والحماية للأمومة والطفولة والمرأة المعيلة والمسنة والنساء الأشد احتياجًا.
- توفير خدمات التأمين الاجتماعي لجميع المواطنين.
- توفير الرعاية الصحية المتكاملة لجميع المواطنين.
- مجانية التعليم بمراحله المختلفة في مؤسسات الدولة التعليمية.
- حرية البحث العلمي وتشجيع مؤسساته.

كذلك ورد في باب الحقوق والحريات والواجبات العامة التأكيد على المساواة فى الحقوق والحريات والواجبات العامة دون تمييز لأي سبب.

ويتضح مما سبق أن أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة الرئيسية (الاجتماعية – الاقتصادية – البيئية) بالإضافة للبعد التقني ليست منفصلة عن بعضها البعض، وبدون تكامل تلك الأبعاد يتعذر تحقيق التغيير الحقيقي اللازم لتأمين الحياة الكريمة للمواطن وحماية بيئته على المدى القريب والبعيد.

ثانيًا: أهداف التنمية المستدامة:

وأهداف التنمية المستدامة هي خطة لتحقيق مستقبل أفضل وأكثر استدامة للجميع. وتتصدى هذه الأهداف للتحديات العالمية التي نواجهها، بما في ذلك التحديات المتعلقة بالفقر وعدم المساواة والمناخ وتدهور البيئة والازدهار والسلام والعدالة. وفضلًا عن ترابط الأهداف، وللتأكد من ألا يتخلف أحد عن الركب، فمن المهم تحقيق كل هدف من الأهداف بحلول عام ٢٠٣٠[١].

ولقد تم الإعلان عن أهداف التنمية المستدامة في العالم من خلال قرار ١/٧٠ للجمعية العامة للأمم المتحدة تحت عنوان "تحويل عالمنا: أجندة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠" في عام ٢٠١٥. والتي تمثل خطة عمل للأفراد والكوكب نحو الازدهار، وفقًا لما ورد بالميثاق وبدأ التنفيذ الفعلي لهذه الأهداف في يناير ٢٠١٦.

وتتمثل أهداف التنمية المستدامة وفقًا للقرار ١/٧٠ للجمعية العامة للأمم المتحدة في الأتي:

- القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان: فلأبد من أن يكون النمو الاقتصادي شاملًا للجميع بحيث يتيح وظائف مستدامة ويعزز المساواة.

- القضاء التام على الجوع: ويجب أن يتيح قطاع الغذاء والزراعة حلولا رئيسية للتنمية، وهما قطاعان محوريان في جهود القضاء على الجوع

[١] أنظر الرابط التالي :
https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/sustainable-development-goals

والفقر.

- الصحة الجيدة والرفاهية: يعد ضمان أنماط العيش السليم وتعزيز الرفاه للجميع هما أمران ضروريان لتحقيق التنمية المستدامة.

- التعليم الجيد: والحصول على التعليم الجيد هو الأساس الأول في تحسين معايش الناس وتحقيق التنمية المستدامة.

- المساواة بين الجنسين: والمساواة بين الجنسين ليست حقا أصيلا من حقوق الإنسان وحسب، وإنما كذلك ضرورة من ضروريات وجود عالم مستدام ينعم بالازدهار والسلام.

- المياه النظيفة والنظافة الصحية: وتعد مكنة حصول الجميع على المياه النظيفة هي مكون أساسي من مكونات العالم الذي نبتغيه.

- طاقة نظيفة وبأسعار معقولة: والطاقة هي مسألة مركزية في كل التحديات الماثلة والفرص المتاحة.

- العمل اللائق ونمو الاقتصاد: ويجب علينا أن نعيد النظر في الأفكار السائدة في اقتصادنا وأدواته والسياسات الاجتماعية.

- الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية: والاستثمار في الهياكل الأساسية هو شأن حاسم في تحقيق التنمية المستدامة.

- الحد من أوجه عدم المساواة: بالإضافة إلى الحد من التفاوت داخل البلدان وفي ما بينها.

- مدن ومجتمعات محلية مستدامة: ويجب التغلب على التحديات التي

تواجهها المدن بطرائق تتيح لتلك المدن مواصلة الانتعاش والنمو.

- الاستهلاك والإنتاج المسؤولان: تستهدف أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة "إنتاج المزيد بشكل أفضل وبتكلفة أقل.

- العمل المناخي: يضمن التوصل إلى حلول لتغير المناخ عدم تعثر التقدم المحرز بسبب تلك الظاهرة، وتمتع اقتصادات البلدان بالصحة والقدرة على التكيف.

- الحياة تحت الماء: إن محيطات العالم هي التي تقف وراء النظم العالمية التي تجعل كوكب الأرض صالحًا لسكنى البشرية.

- الحياة في البر: تشكل إزالة الغابات والتصحر تحديين رئيسيين يؤثران في معايش ملايين الناس. وتُبذل حثيثة في إدارة الغابات ومكافحة التصحر.

- السلام والعدل والمؤسسات القوية: تشجيع وجود المجتمعات السلمية الشاملة للجميع، وتوفير إمكانية اللجوء إلى القضاء، وبناء مؤسسات فعالة خاضعة للمساءلة.

وقد صُممت الأهداف بشكل متعمد لتتضمن التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على نطاق واسع، مع ترابطها في نفس الوقت والتي تشمل على ١٧ هدفا و١٦٩ غاية، قصد منها أن تصبح حزمة من الالتزامات للدول والمجتمعات وحتى الأفراد، لمعالجة القضايا الحاسمة للجنس البشري .

ومن المتوقع أن تتحقق الأهداف وغاياتها بحلول عام ٢٠٣٠. لذا فهناك جهود عالمية متضافرة وحيوية وعمل دؤوب من أجل تحقيق هذه الأهداف. ولتيسير تحقيق هذه الأهداف تلقى إجراءات التطويع المحلي وترتيب الأولويات ترحيبًا وتشجيعًا من قبل الدول والمؤسسات والمجتمعات[١].

ثالثًا: إدارة التنمية المستدامة في مصر:

في مطلع يناير لعام ٢٠١٩، تم تأسيس إدارة جديدة للتنمية المستدامة (SDD)في الهيئة العامة للرقابة المالية. وتهدف الإدارة الجديدة إلى قيادة جهود الاستدامة في الهيئة كمؤسسة، إلى جانب التواصل مع أصحاب المصالح والشركات التي تشرف عليها. حيث تم تصميم وإقرار استراتيجية من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية صممت حديثًا للتنمية المستدامة.

وتتمثل الأولوية الرئيسية للاستراتيجية في مواءمة الجهود الاستراتيجية التي تبذلها الهيئة العامة للرقابة المالية في التنمية المستدامة مع استراتيجية التنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠. وتحرص تلك الإدارة على العمل الدؤوب رغبَّة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، إلى جانب تكوين شركاء محليين وإقليميين ودوليين من أجل تسهيل تحقيق الأهداف المرجوة جنبًا إلى جنب مع استهداف وتوعية أصحاب المصلحة

[١] أنظر الرابط التالي :
https://fra.gov.eg/portals/new_fsi_portal/SD_ar/about.php

في المجتمع المحلي للقيام بالمثل.

وبناءً على ذلك، تم تبني عدد من أهداف التنمية المستدامة كأولوية تركز عليها الهيئة العامة للرقابة المالية. وضعًا في الاعتبار حقيقة أن أهداف التنمية المستدامة صممت لتكون متداخلة، لذا فالأهداف التي تبنتها الهيئة ستسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل عام عملًا بمبدأ التأثير المتعاقب.

المبحث الثالث

أثر تطبيق المسئولية الاجتماعية للشركات

على التنمية المستدامة في مصر

تمهيد وتقسيم:

تلعب المسئولية الاجتماعية للشركات دورًا هامًا في تحقيق التنمية المستدامة، وتبني استراتيجية مصر لتحقيق التنمية المستدامة من خلال رؤيتها لعام ٢٠٣٠ على قيام الشركات بمسئوليتها الاجتماعية. وفي هذا المبحث نعرض للعلاقة بين المسئولية الاجتماعية للشركات وتحقيق التنمية المستدامة من جانب، ولاستراتيجية التنمية المستدامة في مصر من جانب آخر، وذلك وفقًا للتفصيل الآتي.

المطلب الأول: العلاقة بين المسئولية الاجتماعية للشركات وتحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الثاني : استراتيجية التنمية المستدامة في مصر.

المطلب الأول

العلاقة بين المسئولية الاجتماعية للشركات

وتحقيق التنمية المستدامة

يعد مفهوم المسئولية الاجتماعية والتنمية المستدامة متقاربان للحد الذي يصعب التمييز بينهما. فالأخير يعني التوفيق بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتقنية، بينما المسئولية الاجتماعية تعني دمج النشاط الاجتماعي والبيئي في النشاط التجاري.

فمن الملاحظ أن؛ مجال تطبيق المسئولية الاجتماعية، والذي يشمل عدة عناصر منها احترام البيئة عن طريق مكافحة التلوث، إدارة النفايات والانبعاثات، الاستغلال بصورة متزنة وعقلية للمواد الأولية، والأمان أثناء عملية الإنتاج، وإثراء الحوار الاجتماعي، وتكافؤ الفرص، وتحسين ظروف العمل، وأنظمة الأجور، والتكوين المهني .إلخ؛ وكذلك احترام حقوق الإنسان من خلال احترام القوانين الدولية لحقوق العامل، ومكافحة عمل الأطفال؛ إضافة إلى الالتزام بأخلاقيات الإدارة مثل مكافحة الرشوة، وغسل الأموال؛ والاندماج في المجتمع، كل هذا وذاك تعد ذات العناصر التي تشملها التنمية المستدامة[١].

وتمثل المسئولية الاجتماعية شكلًا من أشكال المساهمة في التنمية المستدامة، فالعديد من أهداف التنمية تجد تطبيقها في المسئولية الاجتماعية. ولعل الفرق بينهما يكمن في أن مفهوم التنمية المستدامة تعني

[١] د/ محمد عيد بليغ؛ المرجع السابق، ص٢٧٧.

به أطراف عدة تتمثل في الدولة، قطاع الأعمال، المجتمع المدني، المواطنين، المستهلكين...إلخ، في حين أن مناقشة موضوع المسئولية الاجتماعية يعد من أهم أدوات التنمية المستدامة التي تساهم في تحقيقها.

وتساهم الشركات في تحقيق التنمية المستدامة من خلال وضع سياسة مؤسسية واضحة وطويلة الأمد تلتزم فيها الشركة بتخصيص نسبة مئوية من مواردها لعناصر مسئولية الشركات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتقنية. ويشترط في هذه السياسة أن تكون واضحة المعالم، قابلة التطبيق، معلنة لكافة الأطراف، بشكل يكفل متابعتها واستمراريتها دون أن يكون لتغير الإدارة تأثير عليها[١].

فمفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات ما هو إلا نتاج للشراكة بين الدولة والقطاع الخاص في مجلات التنمية، رغبًة في بناء مستقبل أفضل للأجيال القادمة. فمفهوم المسئولية الاجتماعية يتضمن مساهمة الشركات في توفير متطلبات تحقيق التنمية المستدامة وتهيئتها عن طريق رفع معدل الاستثمار في الموارد البشرية خلق فرص عمل، إلى جانب توفير بيئة صحية وآمنه للعمل، فضلًا عن قيام الشركات بالعمل على حل المشكلات الاجتماعية والبيئية وتعزيز عملية التنمية.

فتوجه الشركات في الآونة الأخيرة قد تغير كثيرًا عما ذي قبل، فقديمًا كان التوجه الرئيسي إلى تحقيق الربح ، أما الآن أصبح التوجه نحو التحلي

[١] د. شليل عبد الطيف، عياد سيدي محمد؛ دور المسئولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال في دعم نظم الإدارة البيئية لتحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسئولية الاجتماعية ، ٢٠١١ ، ص١٧-١٨.

بالمسئولية الاجتماعية . لذلك انتهجت هذه الشركات تصرفات مجتمعية من خلال وضع مواثيق لأخلاقيات الأعمال ومواثيق بيئية وأخرى اجتماعية . فبالإضافة إلى تعظيم الربحية وجب عليها مراعاة معايير أخرى لا تقل قيمَة عن الربحية منها حماية البيئة والعدالة الاجتماعية . ومن ثم فان كل شركة تسعى إلى إدماج التنمية المستدامة يجب أن تأخذ عدة خطوات بصفة تطوعية من أجل تحسين نوعية حياة المجتمع المحلي والدولي.

المطلب الثاني

استراتيجية التنمية المستدامة في مصر

تعد استراتيجية التنمية المستدامة "رؤية مصر ٢٠٣٠" بمثابة المحطة الرئيسية في مسيرة التنمية الشاملة في مصر. فهي تربط الحاضر بالمستقبل مستلهمة لإنجازات الحضارة المصرية العريقة، رغبَة في بناء مسيرة تنموية راسخَة لوطن متطور ومتقدم ومزدهر، يسوده مناخ العدل الاقتصادي والاجتماعي، إحياءً لريادة مصر الإقليمية.

ولقد وضعت مصر ما يعرف بخريطة طريق لتحقيق التنمية المستدامة من خلال الاستفادة من المقومات والمزايا التنافسية. ولقد تم وضع هدفًا أساسيًا للنظام الاقتصادي تبلور في تحقيق الرخاء والرفاهية في البلاد من خلال التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية وأكد على ضرورة التزام النظام الاقتصادي بالنمو المتوازن جغرافيًا وقطاعيًا وبيئيًا. ويعد ما سبق بمثابة الاستراتيجية الأولى يتم صياغتها وفقًا لمنهجية تخطيطيه

استراتيجية بعيدة المدى.

تتبنى استراتيجية التنمية المستدامة "رؤية مصر ٢٠٣٠" مفهوم التنمية المستدامة كإطار عام يهدف إلى تحسن جودة الحياة في الوقت الحاضر بما لا يخل بحقوق الأجيال القادمة في حياة أفضل، ومن ثم يرتكز مفهوم التنمية الذي تتبناه الاستراتيجية على عدة محاور نعرض لها موضحين لدور الشركات في المساهمة في تحقيقها، وهي على التفصيل الآتي[١]:

- الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته :

ويشمل هذا المحور الحد من الفقر بجميع أشكاله والقضاء على الجوع، توفير منظومة متكاملة وشاملة للحماية الاجتماعية، تعزيز الإتاحة وضمان جودة وتنافسية التعليم ، تعزيز الإتاحة وضمان جودة الخدمات الصحية المقدمة ، تعزيز الإتاحة وتحسين جودة الخدمات الأساسية (المياه والصرف الصحي ،الكهرباء ، إدارة المخلفات ، المواصلات ، والإسكان)، تحسين البنية التحية (الطرق والمرافق وغيرها) ورفع معايير السلامة والأمان بها، تحسين جودة البيئة العمرانية والارتقاء بالمظهر الحضاري، تحسين نوعية البيئة المحيطة بالمواطن المصري، ضبط النمو السكاني وتحسين الخصائص السكانية، إثراء الحياة الثقافية، تطوير البنية التحتية الرقمية.

[١] أنظر الرابط التالي :
https://www.sis.gov.eg/section/11281/14758?lang=ar

- العدالة والاندماج الاجتماعي والمشاركة :

ويشمل تحقيق المساواة في الحقوق والفرص، تحقيق العدالة المكانية وسد الفجوات التنموية الجغرافية، تمكين المرأة والشباب والفئات الأكثر احتياجا وضمان حقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، دعم المشاركة المجتمعية في التنمية لكافة الفئات، تعزيز روح الولاء والانتماء للهوية المصرية وتنوعها الثقافي، تعزيز الشمول الرقمي.

- اقتصاد تنافسي ومتنوع :

ويشمل تحقيق نمو اقتصادي مرتفع، احتوائي ومستدام، رفع درجة مرونة وتنافسية الاقتصاد، زيادة معدلات التشغيل وفرص العمل اللائق، تحسين بيئة الأعمال وتعزيز ثقافة ريادة الأعمال، تحقيق الشمول المالي، إدراج البعد البيئي والاجتماعي في التنمية الاقتصادية، تحقيق الاستدامة المالية، التحول نحو الاقتصاد الرقمي والاقتصاد القائم على المعرفة.

-المعرفة والابتكار والبحث العلمي:

:ويشمل الاستثمار في البشر وبناء قدراتهم الإبداعية، التحفيز على الابتكار ونشر ثقافته ودعم البحث العلمي، تعزيز الروابط بين التعليم والبحث العلمي والتنمية. نظام بيئي متكامل ومستدام: وتشمل مواجهة الآثار المترتبة على التغيرات المناخية، تعزيز قدرة الأنظمة البيئية على التكيف، تعزيز المرونة والقدرة على مواجهة المخاطر والكوارث الطبيعية، الاعتماد المتزايد على الطاقة المتجدّدة، صون الطبيعة وحماية مواردها والتنوع البيولوجي، تبني أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة،

تحقيق أفضل استخدام للموارد الطبيعية. حوكمة مؤسسات الدولة والمجتمع الإصلاح الإداري وتحسين كفاءة وفاعلية الأجهزة الحكومية، ترسيخ الشفافية ومحاربة الفساد، دعم نظم الرصد والمتابعة والتقييم وإتاحة البيانات، تعزيز الشراكات بين كافة شركاء التنمية، تعزيز المساءلة وسيادة القانون، وتمكين الإدارة المحلية. السلام والأمن المصري: ويشمل ضمان الأمن الغذائي والمائي وأمن الطاقة المستدام، ضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ضمان الأمن المعلوماتي (السيبراني)، تأمين الحدود المصرية ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. تعزيز الريادة المصرية: ويشمل تعزيز مكانة مصر وتعزيز الشراكات إقليميا ودوليا عبر أطر السياسة الخارجية المصرية، في المنظمات الإقليمية والدولية ومن خلال العلاقات الثنائية ومتعددة الأطراف مع القوى الاستراتيجية لدعم عملية التنمية المستدامة في مصر على مستوى السياسات والبرامج التنفيذية في جميع المجالات.

الخاتمة

نالت المسئولية الاجتماعية للشركات في وقتنا الراهن أهميَّة كبيرة لدى جميع الدول بصفةٍ عامة، ولدى الدول المتقدمة منها بصفةٍ خاصة. والأمر الذي لا يدع مجال للشك أن؛ الشركات لا تعمل إلا في ظل مجتمع بشري، فهي لا تعمل في الفراغ، الأمر الذي يلقي على عاتقها التزامًا بخدمة مجتمعها الذي تنمو فيه، إذا كانت راغبة وساعية للحصول على صدى طيب الذكر لما تقدمه، وتعزيز سمعَة حسنَّة لنفسها ولمنتجاتها، ومن ثم فلزامًا عليها بذل قصارى جهدها من أجل كسب ثقة الوسط الذي تعمل فيه.

وبناءً على ما سبق؛ يمكننا القول أن، المسئولية الاجتماعية باتت أمرًا حتميًا لا تطوعيًا، ويزيد الأمر إلزامًا إذا كانت الدولة تسعى إلى تحقيق تنمية مستدامة للحفاظ على مقدرات وحقوق الأجيال القادمة. فالشركات أصبحت مجبرة لا اقتصاديًا فقط بل وأخلاقيًا أيضًا على القيام بأعمال وأنشطة المسئولية الاجتماعية في مجتمعها إلى جانب دور الدولة والحكومات.

ناهيك عن أن قيام الشركة بدورها الاجتماعي قد يفتح باب الإبداع والإبتكار على مصرعية، إلى جانب تحقيق ريادة الشركة، وتعزيز مكانتها وسط منافسيها، ومنح ما تقدمه من منتجات ثقة الجمهور الذي تتوجه إليه.

وبالتالي أصبح للمسئولية الاجتماعية للشركات دورًا بارزًا في تحقيق

التنمية المستدامة للدولة، خاصَّة أن ذات مضمون الفكرتين واحد من حيث الأهداف والخطط، ولا تمتلك الدولة الراغبة في تحقيق التنمية رفاهية التنازل عن قيام الشركة بمسئولياتها اتجاه المجتمع، بل أصبح تضافر جهود الدولة إلى جانب جهود الشركات المجتمعية فرضًا واجبًا.

ونحنُ في هذا البحث قد تناولنا موضوع المسئولية الاجتماعية للشركات ودورها في تحقيق التنمية المستدامة على مباحث ثلاث. عرضنا بالمبحث الأول مفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات، في المطلب الأول، ولتقييم المسئولية الاجتماعية للشركات من حيث المزايا والمعوقات بالمطلب الثاني من ذات المبحث.

وبالمبحث الثاني من هذا البحث عرضنا بشيء من التفصيل لماهية التنمية المستدامة وعلاقتها بالمسئولية الاجتماعية للشركات من خلال مطلبين رئيسين. فمن خلال المطلب الأول تعرضنا لمفهوم التنمية المستدامة وأهميتها، أما عن أبعاد التنمية المستدامة وأهدافها فكانت محتوى المطلب الثاني.

وبالمبحث الثالث والأخير من هذا البحث، فكان موضعًا لعرض أثر تطبيق المسئولية الاجتماعية للشركات على التنمية المستدامة في مصر، عارضين للعلاقة بين المسئولية الاجتماعية للشركات وتحقيق التنمية المستدامة من خلال المطلب الأول، أما عن المطلب الثاني من ذات المبحث فكان متضمنًا استراتيجية التنمية المستدامة في مصر.

النتائج

وفي نهاية بحثنا في المسئولية الاجتماعية للشركات ودورها في تحقيق التنمية المستدامة توصلنا إلى عدة نتائج تتمثل في :

أولًا: المسئولية الاجتماعية للشركات كنظرية وتوجه اجتماعي واقتصادي لا زالت في طور التكوين والتشكل، وأن كافة المحاولات الجارية من أجل تطويرها وتحديدها، تهدف إلى الوصول إلى حل يتوسط مفهوم تحقيق الربحية ومفهوم الفاعلية للشركات في المجتمع.

ثانيًا: إن المسئولية الاجتماعية للشركات تعد ضرورة والتزام في ذات الوقت، فهي التزام اتجاه محيطها بالقيام بما على عاتقها من واجبات اتجاهه، وضرورة لأن المجتمع لا يستطيع أن يخطو خطواته نحو تحقيق التنمية المستدامة إلا من خلال قيام الشركات بمسئوليتها.

ثالثًا: إن التنمية المستدامة تسعى على نحو يخدم ظروف الإنسان المعيشية بشكل أفضل ولكن ليس على حساب البيئة، ومن ثم فإنها في معناها العام لا تخرج عن كونها عملية استغلالية للموارد الطبيعية بصورة منطقية وعقلية لا يترتب عليها تجاوز لمعدلات تجدد الموارد، وبالذات في حالة الموارد غير المتجددة.

رابعًا: من أخص خصائص التنمية المستدامة أنها تنمية طويلة الأمد، فهي تأخذ دائمًا بعين الاعتبار حقوق الأجيال المستقبلية في الموارد الطبيعية للمجتمع الذين يقطنون فيه وتسعى إلى حمايتها والدفاع عنها ضد كافة أشكال الهدر. فيأتي في مقدمة أولوياتها تحسين أوضاع البشر المادية منها

والاجتماعية فتلبي احتياجات الفرد الرئيسية والضرورية من مأكل وملبس وتعليم بشكل يؤدي إلى تحسين أوضاعهم دون الإضرار بالتنوع الحيوي.

خامسًا: من خصائص التنمية المستدامة الحفاظ على المحيط الحيوي بكامل عناصره ومركباته الأساسية من هواء وماء وغيرها. فخطط التنمية دائمًا ما تشترط عدم استنزاف الموارد في الحيط الحيوي، ويتم ذلك من خلال وضع خطط واستراتيجيات مرسومة تحدد طرق ووسائل استخدام الموارد بالشكل الذي يضمن الحفاظ على قدرتها على التجدد والعطاء.

سادسًا: تمثل التنمية المستدامة مفهومًا متكاملًا، يجمع بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع بل والتقنيات التكنولوجيا الحديثة أيضًا، فهي تسعى صوب تحقيق رفاهية اجتماعية مصحوبة بازدهار اقتصادي وعدالة اجتماعية وتقدم تقني.

سابعًا: تمثل المسئولية الاجتماعية شكلًا من أشكال المساهمة في التنمية المستدامة، فالعديد من أهداف التنمية تجد تطبيقها في المسئولية الاجتماعية. ولعل الفرق بينهما يكمن في أن مفهوم التنمية المستدامة تعني به أطراف عدة تتمثل في الدولة، قطاع الأعمال، المجتمع المدني، المواطنين، المستهلكين...إلخ، في حين أن مناقشة موضوع المسئولية الاجتماعية يعد من اهم أدوات التنمية المستدامة التي تساهم في تحقيقها.

ثامنًا: تساهم الشركات في تحقيق التنمية المستدامة من خلال وضع سياسة مؤسسية واضحة وطويلة الأمد تلتزم فيها الشركة بتخصيص نسبة مئوية من مواردها لعناصر مسئولية الشركات في المجالات الاقتصادية

والاجتماعية والبيئية، والتقنية. ويشترط في هذه السياسة أن تكون واضحة المعالم، قابلة التطبيق، معلنة لكافة الأطراف، بشكل يكفل متابعتها واستمراريتها دون أن يكون لتغير الإدارة تأثير عليها.

التوصيات

وفي نهاية بحثنا عن المسئولية الاجتماعية للشركات ودورها في تحقيق التنمية المستدامة نوصي المشرع المصري بما يلي :

أولًا: وضع إلزام على المؤسسات الحكومية والإعلامية بوضع برامج للمسئولية الاجتماعية للشركات ذات أهداف محددة وواضحة، إلى جانب نشر الثقافة والوعي بالمسئولية الاجتماعية لدى الشركات، وتفعيل الرقابة على خطوات الشركات نحو قيامها بمسئوليتها الاجتماعية.

ثانيًا: العمل على توحيد وتنظيم جهود الشركات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فالمسئولية الاجتماعية للشركات لا تكون مؤثرة وذات مردود إيجابي واضع إلا من خلال شكل مؤسسي منظم يمتلك خطة ذات أهداف محددة سلفًا تسعى الشركات إلى تحقيقها. فالجهود العشوائية المبعثرة تعد جهودًا مندثرة في الرمال لا أثر لها.

ثالثًا: تعديل تشريعي للقانون رقم ١٤٤ الخاص بالجهاز المركزي للمحاسبات ولائحته التنفيذية بإضافة بابًا مستقلًا متعلقًا بآلية ممارسة الجهاز المركزي لعمليات التحقق والتقرير من جانب شركات قطاع الأعمال العام في مصر لمؤشر المسئولية الاجتماعية الصادر من مركز المديرين بوزارة الاستثمار بعد إلزامها بتطبيقه.

رابعًا: دمج المسئولية الاجتماعية للشركات ضمن قواعد ومبادئ الشركات والمؤسسات الحكومية، وجعلها جزء لا يتجزأ من رؤية الشركة وفلسفتها وثقافتها.

خامسًا: اعتبار المسئولية الاجتماعية واحدة من مسئوليات الإدارة التنفيذية تخضع للإشراف والرقابة ضمن خطط وسياسات مجلس إدارة الشركة، في ضوء رؤية الدولة في تحقيق التنمية المستدامة.

سادسًا: دمج المسئولية الاجتماعية للشركات ضمن برامج الاتصالات والتعليم والتدريب للشركة بالتنسيق مع المؤسسات الحكومية وبشكل إلزامي، مع الاعتراف بقيمة الموظف وحقه في الحصول على الحوافز الكافية، مع التزام الشركات بتقديم تقارير دورية، والقيام بالمراجعة حول مدى مراعاتها لمسئوليتها الاجتماعية.

سابعًا: فرض جزاء قانوني سريع وفعال على الشركات التي تتخلف عن القيام بمسئوليتها الاجتماعية، أو تعمل خارج الخطة الموضوعة من قبل الدولة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، كما هو الحال في الشركات التي تتخلف أو تتهرب من دفع الضرائب.

المراجع

المراجع العربية

المراجع العامة:

- د/ العايب عبدالرحمن: التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة الرامية إلى القضاء على الفقر، جامعة فرحات عباس، الجزائر، ٢٠١١.
- د/ منال طلعت محمود: أساسيات علم الإدارة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٢.
- د/ نادية حمدي صالح: الإدارة البيئية، المبادئ والممارسات، الطبعة الأولى، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ٢٠٠٣.
- د/ نجم عبود نجم: أخلاقيات الإدارة ومسئولية الأعمال في شركات الأعمال، عمان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦.

الرسائل:

- د/ ثامر ياسر البكري: المسئولية الاجتماعية بمنظور تسويقي، رسالة دكتوراه، بغداد، ١٩٩٦.
- د/ عباس عبد الله الحسنين عبدالله: أثر المسئولية الاجتماعية على الميزة التنافسية للشركات ، رسالة دكتوراه، جامعة أم درمان، ٢٠١٦.

البحوث والدوريات:

- د/ أبو حفص رواني: المراجعة البيئية للمؤسسات كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، رؤى اقتصادية، العدد السادس، جوان، ٢٠١٤
- د/ الحاج حنيش؛ المسئولية الاجتماعية للشركات كمحرك للتنمية المستدامة في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد ١٧، ٢٠١٧.
- د/ حنان امين إسماعيل: المسئولية الإجتماعية للشركات الخاصة في ظل جائحة كورونا بمصر، جمعية الاجتماعيين في الشارقة، مجلد ٣٨، عدد ١٤٩، ٢٠٢١.
- د. شليل عبد الطيف، عياد سيدي محمد: دور المسئولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال في دعم نظم الإدارة البيئية لتحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الاعمال والمسئولية الاجتماعية ، ٢٠١١ .
- د/ مأمون أحمد محمد أبو النور: التنمية المستدامة، مجلة الأمن والحياة، العدد ٣٦١، الخرطوم/ ٢٠١١.
- د/ محمد فلاق: أثر تطبيق ممارسات المسئولية الاجتماعية فى تعزيز سمعة المؤسسة، ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير،العدد الخامس،٢٠١٦.
- د/ محمد عيد بليغ: المسئولية الاجتماعية للشركات ودورها في تحقيق

التنمية المستدامة في مصر، المجلة العربية للإدارة، ، مجلد ٣٨ عدد ٤، ٢٠١٨.

- د/ نبهان سالم مرزق: التنمية المستدامة :طبيعتها القانونية فى ظل القانون الدولى البيئى، مجلة الفقه والقانون، عدد ٩٤، ٢٠٢٠.
- د/ نوال شنانفي : التنمية المستدامة فلسفتها وأدوات قياسها، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد الثالث، العدد الأول، ٢٠٢٠.

المقالات:

- مقال "ما هي أهداف التنمية المستدامة" منشور في undp.org تمت مراجعته بتاريخ ٢٠٢٢/١/٦.
- مقال "التنمية الاجتماعية من أجل التنمية المستدامة" منشور في un.org تمت مراجعته بتاريخ ٢٠٢٢/٣/١٠.

المواقع الإلكترونية:

https://www.rowadalaamal.com

https://www.regionalcsr.com

https://fra.gov.eg/portals/new_fsi_portal/SD_ar/about.php

https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/sustainable-development-goals

https://www.sis.gov.eg/section/11281/14758?lang=ar

المراجع الأجنبية

المراجع الإنجليزية:

Anto, M. H. and Astuti, D. R. Persepst Stakeholder Terhadap Pelaksnaan. Corporate Social Responsibility: Kasus Pada Bank Syariah Di Diy. SINERGI, 2008.

Carroll, A. B. " Corporate Social Responsibility: Evolution of a Definitional Construct", Business and Society, (1999), Vol. 38, available at: https://2u.pw/wfyk4 .

Drucker, Peter F. People and Performance: The Best of Peter Drucker on Management . Routledge, New York, U.S.A., 2011.

González-Rodríguez, M. Rosario; Díaz-Fernández, M. Carmen; Biagio, Simonetti. "The perception of socially and environmentally responsible practices based on values and cultural environment from a customer perspective". Journal of Cleaner Production ,2019.

Mr. Mohammed Yousef (01-07-2011) "Ecological

Sciences for Sustainable Development" http://www.unesco.org, Retrieved 17-06-2018. Edited.

World Business Council for Sustainable Devolepment (WBCSD) meeting changing expectation corporate social responsibility, 1999.

Zhang, Tongbin. "Which policy is more effective, carbon reduction in all industries or in high energy-consuming Industries? From dual perspectives of welfare effects and economic effects". sciencedirect.com,2019.

المراجع الفرنسية

Christophe Aguiton, Le Monde nous appartien, Plon, Paris, 2001.